

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/768
2 November 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٤٧ من جدول الأعمال

تمويل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق (A/43/696) . وخلال نظر اللجنة الاستشارية في البند ، قدم إليها ممثلو الأمين العام معلومات إضافية . ويتضمن هذا التقرير أيضا آراء وتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتبرعات لعمليات حفظ السلم (الفقرات ٢٦ - ٢٤ أدناه) .

٢ - وقد أنشئ فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦١٩ (١٩٨٨) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر . ولتلبية الاحتياجات العاجلة للبعثة ، سعى الأمين العام إلى الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية ، في إطار شروط الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، على الدخول في التزامات بالنسبة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بمبلغ لا يتجاوز ٣,٧ مليون دولار . وبعد ذلك ، قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٣٣/٤٢ المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، خلال انعقاد دورتها الثانية والأربعين المستأنفة ، بناء على توصية اللجنة الخامسة ، (A/42/963 ، الفقرة ٦) ، التي تستند إلى مقترحات اللجنة الاستشارية (انظر A/C.5/42/SR.70) ، اعتماد مبلغ ٢٥,٧ مليون دولار ، شاملا مبلغ ٣,٧ مليون دولار كان مصرحا بها بموافقة اللجنة الاستشارية) لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر تقريبا ، إلى حين تقديم الأمين العام لتقرير مستكمل عن تمويل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق .

٣ - ويشمل تقرير الأمين العام (A/43/696) أجزاء عن التقديرات المنقحة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لفترة الستة أشهر من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ وتقديرات لفترة الإثني عشر شهرا التي تبدأ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وترد تفاصيل هذه التقديرات في المرفقات الأولى إلى الرابع ، الملحقة بتقرير الأمين العام . وبالإضافة إلى هذا ، فإن الأمين العام يقدم تقريرا عن حالة التبرعات ويبيدي ملاحظات تتعلق بممارسات الشراء . كما يقدم الأمين العام معلومات عن الإدارة المالية لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . ويرد في الفقرة ١٤ من التقرير تلخيص للإجراءات التي يلزم اتخاذها من جانب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين بالنسبة لتمويل الفريق .

٤ - وقد وضعت اللجنة الاستشارية في اعتبارها ، عند نظرها في تقرير الأمين العام ، ما طلبته الجمعية العامة من الأمين العام في الفقرة ٨ من قرارها ٢٣٣/٤٢ بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتأمين إدارة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد .

٥ - ويبين الأمين العام في الفقرة ٣ من تقريره أن الخبرة المكتسبة منذ بداية عمليات الفريق قد أدت إلى خفض التكلفة التقديرية لفترة الستة أشهر من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ من ٧٥,٦ مليون دولار كمبلغ إجمالي (٧٣,٨ مليون دولار بالقيمة الصافية) ، وهو المبلغ الذي أُشير إليه أصلا في تقريره (A/42/244/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، الفقرة ٥) إلى ٥٨,٧ مليون دولار كمبلغ إجمالي (٥٨,١ مليون دولار بالقيمة الصافية) . وفي الفقرة نفسها ، يبين الأمين العام أنه "يُحتمل أن توجد تكاليف معينة أخرى تتصل بوحدة الإشارة العسكرية المعينة للفريق خلال مرحلته المبدئية ... ولم يتوصل إلى اتفاق بشأنها حتى الآن مع الدول الأعضاء المعنية" . ويُقدّر الأمين العام أن هذه التكاليف قد تصل إلى حوالي ٢٠ مليون دولار . غير أن اللجنة الاستشارية تؤكد أن هذا المبلغ ، الذي تفهم اللجنة أنه لم يُدرج في التقديرات الأصلية ولا في التقديرات المنقحة ، لا يمثل التكلفة النهائية المرتبطة بتلك الوحدة . وتلاحظ اللجنة أن بعض التكاليف المعينة الأخرى المتملة بوحدة الإشارة العسكرية قد أُدرجت في ميزانية الفريق (انظر الفقرة ٩ أدناه) . وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام سيعود إلى مسألة تكاليف وحدة الإشارة في سياق احتياجات التمويل المقبلة للفريق ، حسب الاقتضاء .

٦ - وترد في الجدول ١ أدناه مقارنة بين التقديرات المبدئية التي طلبها الأمين العام في تقريره السابق A/42/244/Add.1 و Add.1/Corr.1 لفترة الستة أشهر والتقديرات المنقحة للفترة نفسها كما ترد في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين (A/43/696) . وقد أبلغت اللجنة أن خفض التقديرات يرجع ، في معظمه ، إلى اجراء تعديلات على الخطط الأولية للقيام ، تدريجيا ، باستخدام الافراد المدنيين والمسكربين وسحب وحدة الإشارة العسكرية .

الجدول ١

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

التقديرات المبدئية والتقديرات المنقحة للفترة
من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩

(بالآلاف من دولارات الولايات المتحدة)

	التقديرات المبدئية ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	التقديرات المنقحة ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩
الزيادة (النقصان)		

١ - تكاليف الأفراد العسكريين

(أ) المراقبون العسكريون

٥٠٨	٩ ٩٩٠	٩ ٤٨٣	١١ بدل الإقامة في البعثة
١٣٨	١ ٣٣٥	١ ٠٨٧	١٢ السفر وبدل الإقامة في أثناء السفر
-	٣٥	٣٥	١٣ بدل الزي الرسمي
٦٤٦	١١ ٣٥٠	١٠ ٦٠٤	المجموع للبند ١ (أ)

(ب) الأفراد العسكريون الآخرون

(٧٩٠)	٣ ٣١٤	٤ ٠٠٤	١١ تكاليف القوات المسلحة بالفتة المعتادة
(٢ ٥٨٤)	١١ ٣٦١	١٣ ٩٤٥	١٢ بدل الإقامة
(٣٥٤)	٧٣٠	٩٨٤	١٣ تكاليف التناوب/السفر
(٢ ٦٣٨)	١٥ ٣٠٥	١٨ ٩٣٣	المجموع للبند ١ (ب)

٢ - تكاليف الموظفين المدنيين

(٥٥٩)	١ ٦٣٠	٢ ١٧٩	(أ) مرتبات الموظفين الدوليين
(٩٦٤)	٤٨٥	١ ٤٤٩	(ب) مرتبات الموظفين المعيّنين محلياً
(١ ٣٥٨)	١ ٩٣٩	٢ ١٨٧	(ج) التكاليف العامة للموظفين
(٢ ٠٦٦)	٣ ٠٠٧	٥ ٠٧٣	(د) بدل الإقامة في البعثة
(٣٠)	١٤٥	١٧٥	(هـ) السفر الرسمي
(٤ ٨٧٧)	٧ ١٨٦	١٣ ٠٦٣	المجموع للبند ٢

الجدول الاول (تابع)

	التقديرات المبدئية ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -	التقديرات المنقحة ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -
٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩
(الزيادة النقمان)		

٣ - إيجار وصيانة المباني

١٠	٢٦٠	٢٥٠	(أ) إيجار المباني
-	١٠٠	١٠٠	(ب) المرافق
٥	٢٠	٢٥	(ج) مواد الامحاح والتنظيف
١٥	٢٩٠	٢٧٥	المجموع للبند ٣

٤ - إيجار الطائرات

(٣٣٤)	٢ ١٦٦	٢ ٥٠٠	(أ) الطائرات الثابتة الجناح
(٦ ٢٤٥)	٢ ١٢٠	٩ ٣٦٥	(ب) الطائرات الهليكوبتر
(٦ ٥٧٩)	٥ ٢٨٦	١١ ٨٦٥	المجموع للبند ٤

٥ - إيجار سفن الدوريات البحرية

(١ ١٤٥)	٢٣٠	١ ٣٧٥
---------	-----	-------

٦ - شراء معدات النقل

٢٧٤	٦ ٢٧٤	٦ ٠٠٠	(أ) المركبات
(٦٣٠)	٢٧٠	٩٠٠	(ب) قطع غيار المركبات
-	٩٥٠	٩٥٠	(ج) البنزين والزيوت ومواد التشحيم
(٢٠٠)	٢٥٠	٤٥٠	(د) معدات ورش المركبات
-	٦٠	٦٠	(هـ) التأمين على المركبات
(٥٥٦)	٧ ٨٠٤	٨ ٣٦٠	المجموع للبند ٦

٧ - شراء معدات الاتصالات وابعارها

٢٥٢	٥ ٨٢٥	٥ ٥٧٢	(أ) معدات الاتصالات
١٢٠	٥٨٤	٤٦٤	(ب) المولدات
١٨	٩٦	٧٨	(ج) معدات المبرقات الكاتبة

(يتبع)

.../...

الجدول الأول (تابع)

	التقديرات المبدئية ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -	التقديرات المنقحة ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -
٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩
الزيادة (النقصان)		

٧ - شراء معدات الاتصالات وإيجارها (تابع)

٤١٠	٤١٠	(د) معدات الصيانة والورش
١٥٠	٢٥٠	(هـ) لوازم الاتصالات وبطارياتها
-	١٣٠	(و) إيجارات الهاتف والتليكس وأجهزة نقل النسخ طبق الأصل والصناديق البريدية
(١٨٣)	١٧	(ز) استئجار الجهاز المرسل المجاوب على متن التابع الامطناعي
٢٥٧	٧ ٥٦٢	المجموع للبند ٧

٨ - شراء المعدات الأخرى

-	٥٠٠	(أ) أثاث المكاتب ومعداتها
-	٢٨٠	(ب) معدات المراقبة
١٠٠	٢٠٠	(ج) معدات أخرى
١٠٠	١ ١٨٠	المجموع للبند ٨

٩ - اللوازم والخدمات

-	١٠	(أ) المراجعة الخارجية للحسابات
-	١٠	(ب) الضيافة الرسمية
(٦)	٣٤	(ج) الخدمات التعاقدية
-	٥٠	(د) العلاج الطبي والإقامة بالمستشفيات وإجلاء الأفراد
-	٢٠	(هـ) مطالبات وتسويات متنوعة
-	٦٠	(و) خدمات متنوعة
-	٦٠	(ز) لوازم ومعدات طبية
-	٨٠	(ح) لوازم قرطاسية ومكتبية
-	٣٠	(ط) الاشتراكات
-	٣٠٠	(ي) أزياء رسمية
-	١٨٠	(ك) مستودعات التمويل والمستودعات العامة ...
(٦)	٨٢٤	المجموع للبند ٩

(يتبع)

الجدول الأول (تابع)

	التقديرات المبدئية ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -	التقديرات المنقحة ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ -	
	٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	الزيادة (النقمان)
١٠ -	٧٠٠	٧٠٠	أجور ، الشحن والنقل بالعربات
١١ -	٤٠٠	٤٠٠	تعويضات الوفاة والعجز
١٢ -	٥٢٨	١ ٨٠٠	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٥٨ ٦٥٥	٧٥ ٦٠٠	المجموع : البنود من ١ إلى ١٢
١٣ -	(٥٢٨)	(١ ٨٠٠)	الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٥٨ ١٢٧	٧٣ ٨٠٠	صافي المجموع

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ، من المعلومات الواردة في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام أنه يقدر ما مجموعه ١١ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكلفة ٢٥٠ فردا من المراقبين العسكريين ، الذين سيتمركز منهم ١٧٩ فردا في مواقع في العراق و ١٧١ فردا في مواقع في جمهورية إيران الاسلامية . وتلاحظ اللجنة أن مرتبات وبدلات المراقبين في بلدانهم لا تُسدد إلى الحكومات . غير أن اللجنة تفهم أن المراقبين يحملون من الأمم المتحدة على بدلات إقامة في مهمة شمل إلى ٩ ٩٩٠ ٠٠٠ دولار لفترة الستة أشهر . وقد أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة أن المعدلات الحالية لبدلات الإقامة للفریق هي قيد الاستعراض ومن المرجح أنها ستزيد . وتقوم الأمم المتحدة بدفع تكلفة سفر المراقبين . وفي هذا الصدد فإن اللجنة قد طلبت بحث إمكان إدراج أموال لتغطية تكاليف نقل أمتعة مباحة للمسافرين بحد أقصى ١٠٠ كيلوغرام لكل شخص في تقدير بدل السفر وأُبلغت أن هذا البديل موحد ومستخدم بالنسبة لجميع المراقبين العسكريين إذ أنه يُطلب منهم توفير معظم ملابسهم ومعداتهم .

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا ، من المرفق الثاني ، أن الأمين العام يقدر ما مجموعه ١٥ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٧٦٥ فردا من "الأفراد العسكريين الآخرين (ليسوا مراقبين)" . ويشمل هذا العدد ٢٤٠ فردا من الشرطة العسكرية وأطقم الطائرات/أفراد الصيانة والأفراد البحريين . أما بقية الأفراد وعددهم ٥٢٥ فردا فهم من أفراد الإشارة/الاتصالات المتمولين بوحدة الإشارة العسكرية المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه . وقد أُبلغت اللجنة أنه يجري سحب هذه الوحدة ، على مراحل ، وأنه سيحل محلها ٤٨ فردا مدنيا بحلول شباط/فبراير ١٩٨٩ .

٩ - واستفسرت اللجنة عن الجزء من مبلغ ١٥ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار المتعلق بوحدة الإشارة العسكرية وأُبلغت أن حوالي ١٢ ٢٤٢ ٠٠٠ دولار يخص تلك الوحدة لسداد التكاليف المعتادة للقوات ولتغطية تكاليف بدلات الإقامة والتناوب/السفر . وأُبلغت اللجنة أنه لا يمكن تحديد المبالغ الفعلية بدقة في الوقت الحالي نظرا لأنه لا يزال يجري التفاوض بشأن تكاليف معينة مع الدول الأعضاء المعنية . وتفهم اللجنة أيضا أن هذا المبلغ مضاف إلى التقدير الذي يمل إلى ٢٠ مليون دولار الذي نوقش في الفقرة ٥ أعلاه . وترى اللجنة ، بالنظر إلى الظروف غير المؤكدة التي وُصفت لها ، أنه من المرجح أن تكون تكلفة وحدة الإشارة العسكرية أقل مما كان متوقعا .

١٠ - وفيما يتعلق بسداد التكاليف المعتادة للقوات ، فإن اللجنة تلاحظ أنه طبقا لاشتراطات قرار الجمعية العامة ٣٢٤/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، سيقدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة عن قيامه باستعراض معدلات السداد إلى

حكومات الدول المساهمة بقوات . وفي هذا الصدد فإن اللجنة الاستشارية تطلب القيام ، في الوقت نفسه ، بإعداد تقرير ، كي تنظر فيه ، يتناول المسائل العامة المتعلقة بسداد التكاليف للدول المشتركة بقوات .

١١ - وتقدير مبلغ ٧ ١٨٦ ٠٠٠ دولار لمرتبات الموظفين المدنيين ولتكاليفهم ذات الصلة (A/43/696 ، المرفق الثاني ، البند ٢) يستند إلى جدول ملاك يشمل (٢٥١ وظيفة (انظر A/43/696 ، المرفق الثالث) . واللجنة الاستشارية تسأل عما إذا كانت هناك حاجة إلى هذا العدد الكبير من الموظفين المدنيين إذ أنه ، في رأيها ، لم تقدّم تبريرات أو تفسيرات كافية فيما يتعلق بوظائفهم . ولذلك ، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتقليل العدد الكلي للموظفين بمقدار ٢١ وظيفة ، وذلك على النحو التالي : ١٠ وظائف في كل من فئة الخدمات العامة/الخدمات الميدانية وفئة المستوى المحلي ، ووظيفة واحدة للفئة الفنية بالمقر (زيادة عبء العمل) ، بتقليل هذه الوظيفة من مكتب المستشار العسكري للأمين العام .

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في تقدير الأمين العام (المرفق الثاني ، البند ٤ (ج) ، والمرفق الرابع ، البند ٤ (ب) ، يُرصد اعتمادان قدرهما ٣ ١٢٠ ٠٠٠ دولار و ١٨ ٧٢٠ ٠٠٠ دولار لمدة الستة أشهر ولمدة الاثني عشر شهرا ، على التوالي ، لتغطية تكلفة ايجار طائرات هليكوبتر . وقد أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن الفرق في التقديرين للفترتين يعزى إلى أنه في تقدير فترة الستة أشهر تشمل تكلفة الايجار فترة شهرين فقط . وتعرب اللجنة الاستشارية عن الثقة في أنه سيتم اقتناء طائرات هليكوبتر وفقا للقواعد المعمول بها ، بما في ذلك استخدام العطاءات التنافسية الدولية ، التي قد تسفر ، كما ترى اللجنة ، عن تحقيق وفورات كبيرة .

١٢ - وفي إطار البند ٦ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام (A/43/696) ، يقدر الأمين العام مبلغا اجماليا قدره ٧ ٨٠٤ ٠٠٠ دولار لشراء معدات للنقل ولنفاقات متملة بها . وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه تجري إعادة بحث نوع وكمية المعدات الواردة في القائمة ، وخاصة بالنسبة لثلاث حافلات ثقيلة و٢٥٦ مركبة من طراز "جيب" . وفي ظل هذه الظروف فإن اللجنة الاستشارية لا تتوقع أن يكون المبلغ المقدّر مطلوبا بأكمله وترى أنه من الممكن تحقيق وفورات في هذا البند وكذلك في بنود البنزين والزيوت و مواد التشحيم والتأمين على المركبات .

١٤ - ويقدّر الأمين العام مبلغاً اجمالياً قدره ٧ ٥٦٢ ٠٠٠ دولار لشراء واستئجار معدات الاتصالات (A/43/696 ، المرفق الثاني ، البند ٧) . وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة في هذا المجال عن طريق الإدارة الحكيمة والرقابة الصارمة .

١٥ - وفي إطار البند ٨ (ب) من المرفق الثاني يقدر الأمين العام مبلغ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار لشراء معدات المراقبة . وتفهم اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أنه لا تقوم جميع الدول المساهمة بقوات بتزويد قواتها بذات المعدات ، فإن الأمم المتحدة تحتفظ بمخزون بحيث تُزود جميع الأفراد بالمعدات المطلوبة . واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه لا يوجد ازدواج بين هذه المعدات والمعدات التي يحضرها المراقبون العسكريون معهم .

١٦ - ويمكن كذلك ، عن طريق الإدارة الحكيمة والرقابة الصارمة ، تحقيق وفورات في اللوازم والخدمات ، التي ترد تفاصيلها في إطار البند ٩ من المرفق الثاني . وفي إطار البند ٩ (أ) ، يقدر الأمين العام مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار لتكاليف المراجعة الخارجية للحسابات . واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيولى اهتمام كبير لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، ولجميع عمليات حفظ السلم الأخرى ، من جانب شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بالأمانة العامة ومجلس المراجعين الخارجيين للحسابات .

١٧ - وفي إطار البندين ١٢ و ١٣ من المرفق الثاني ، فإن الأمين العام يقدر مبلغ ٥٢٨ ٠٠٠ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، وسيعادل هذا المبلغ بمبلغ مماثل تحت بند الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين . وبالنظر إلى أن اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ١١ أعلاه ، بخفض عدد الموظفين ، فإن اللجنة توصي بتعديل المبالغ المتعلقة بنفقات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وبالإيرادات الآتية من هذه الاقتطاعات ، تبعاً لذلك .

١٨ - ووفقاً لما جاء في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام ، فإن تكلفة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لفترة الإثني عشر شهراً التي تبدأ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، إذا مدد مجلس الأمن ولاية البعثة ، تقدر بمبلغ إجمالي قدره ٩٩,٧ مليون دولار (٩٨,٤ مليون دولار بالقيمة الصافية) . وترد في الجدول ٢ أدناه مقارنة للتقديرات المنقحة لفترة الستة أشهر من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ وتقديرات فترة الإثني عشر شهراً التي تبدأ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

الجدول ٢

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق

التقديرات المنقحة للفترة من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨
الى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ وتقدير التكاليف لفترة
الستة أشهر بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩	التقديرات المنقحة لفترة ال ١٣ شهرا بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩		
			١ - تكاليف العسكريين
			(أ) المراقبون العسكريون
١٩ ٢٣٠	٩ ٩٩٠	١١	بدل الإقامة في البعثة
٤ ٩٠٠	١ ٢٣٥	١٣	السفر وبدل الإقامة في أثناء السفر ..
٧٠	٣٥	١٣	بدل الزي الرسمي
٢٤ ١٩٠	١١ ٢٥٠		مجموع البند ١ (أ)
			(ب) العسكريون الآخرون
		١١	تكاليف القوات المسلحة بالفتنة
٣ ١٤٢	٣ ٢١٤		المعتادة
١٠ ٩٨٤	١١ ٣٦١	١٣	بدل الإقامة
٣ ٣٦٠	٧٣٠	١٣	تكاليف التناوب/السفر
١٧ ٤٨٦	١٥ ٢٠٥		مجموع البند ١ (ب)
			٢ - تكاليف الموظفين المدنيين
٤ ٥١٦	١ ٦٢٠	(أ)	مرتبات الموظفين الدوليين
١ ٦٩٠	٤٨٥	(ب)	مرتبات الموظفين المعيّنين محليا
٤ ٤٧٦	١ ٩٢٩	(ج)	التكاليف العامة للموظفين
٩ ٨٠٦	٣ ٠٠٧	(د)	بدل الإقامة في البعثة
٣١٠	١٤٥	(هـ)	السفر الرسمي
٢٠ ٦٩٨	٧ ١٨٦		مجموع البند ٢
...			

الجدول ٢ (تابع)

			<u>ايجار وميانة الأماكن</u>	- ٢
٤٨٠	٢٦٠	(أ) ايجار الأماكن	
٢٠٠	١٠٠	(ب) المرافق	
<u>٦٠</u>	<u>٣٠</u>	(ج) مواد الاصلاح والتنظيف	
٧٤٠	٢٩٠		مجموع البند ٢	
			<u>ايجار الطائرات</u>	- ٤
٦ ٧٩٦	٢ ١٦٦	(أ) الطائرات الشابة الجناح	
<u>١٨ ٧٣٠</u>	<u>٢ ١٢٠</u>	(ب) طائرات العمودية	
٢٥ ٥٢٦	٥ ٢٨٦		مجموع البند ٤	
			<u>ايجار سفن الدوريات البحرية</u>	- ٥
٢ ٧٥٠	٢٣٠		
			<u>شراء معدات النقل</u>	- ٦
-	٦ ٢٧٤	(أ) المركبات	
١ ٢٦٠	٢٧٠	(ب) قطع غيار المركبات	
١ ٩٠٠	٩٥٠	(ج) البنزين والزيوت ومواد التشحيم	
٤٠٠	٢٥٠	(د) معدات ورش المركبات	
<u>١٢٠</u>	<u>٦٠</u>	(هـ) التأمين على المركبات	
٢ ٦٨٠	٧ ٨٠٤		مجموع البند ٦	
			<u>شراء معدات الاتصالات وايجارها</u>	- ٧
-	٥ ٨٢٥	(أ) معدات الاتصالات	
-	٥٨٤	(ب) المولدات	
-	٩٦	(ج) معدات المبرقات الكاشبة	
-	٤١٠	(د) معدات الميانة والورش	
٢٠٠	٥٠٠	(هـ) لوازم الاتصالات وبطارياتها	
			(و) ايجارات الهاتف والتليكي وأجهزة نقل النسخ	
٢٦٠	١٣٠	(ز) طبق الاصل والمناديق البريدية	
			(ح) استئجار الجهاز المرسل المجاوب على متن	
<u>٢٠٠</u>	<u>١٧</u>	التابع الاصطناعي	
٧٦٠	٧ ٥٦٢		مجموع البند ٧	

الجدول ٢ (تابع)

			- ٨
		<u>شراء المعدات الأخرى</u>	
-	٥٠٠	(أ) اشك المكاتب ومعداتنا	
-	٢٨٠	(ب) معدات المراقبة	
-	٢٠٠	(ج) معدات أخرى	
-	١ ١٨٠	مجموع البند ٨	
			- ٩
		<u>اللوازم والخدمات</u>	
٢٠	١٠	(أ) المراجعة الخارجية للحسابات	
٢٠	١٠	(ب) الضيافة الرسمية	
١٠٠	٢٤	(ج) الخدمات التعاقدية	
		(د) العلاج الطبي والاقامة بالمستشفيات واجلاء	
١٠٠	٥٠	الأفراد	
٤٠	٢٠	(هـ) مطالبات وتسويات متنوعة	
١٢٠	٦٠	(و) خدمات متنوعة	
٨٠	٦٠	(ز) لوازم ومعدات طبية	
١٢٠	٨٠	(ح) لوازم قرطاسية ومكتبية	
٢٠	٢٠	(ط) اشتراكات	
٥٠٠	٢٠٠	(ي) أزياء رسمية	
٢٤٠	١٨٠	(ك) مستودعات التموين والمستودعات العامة	
١ ٢٧٠	٨٢٤	مجموع البند ٩	
			- ١٠
٤٠٠	٧٠٠	<u>الشحن ، والنقل بالعربات</u>	
			- ١١
٨٠٠	٤٠٠	<u>تمويجات الوفاة والمعجز</u>	
			- ١٢
١ ٢٤٤	٥٢٨	<u>الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين</u>	
٩٩ ٧٤٤	٥٨ ٦٥٥	مجموع البنود من ١ الى ١٢	
			- ١٣
		<u>الايرادات الآتية من الاقطاعات الالزامية من مرتبات</u>	
(١ ٢٤٤)	(٥٢٨)	<u>الموظفين</u>	
٩٨ ٤٠٠	٥٨ ١٢٧	المجموع الصافي	

١٩ - وقد أوجز الأمين العام ، في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريره (A/43/696) ، التبرعات النقدية والعينية التي وردت من الحكومات ، مثلما دعت الى ذلك الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٢ . وذكر الأمين العام أن هذه التبرعات ستُدار وفقا للاجراء الذي تقرر بموجب أحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٩/٣٤ دال المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩ في التقرير أن الأمين العام تلقى فيما يتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين تبرعات مقدارها ١١ مليون دولار نقدا ومبلغا لا يمكن تحديده كميا من التبرعات العينية . ووفقا للتوصيات التي تقدمها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢ أدناه ، تعتقد اللجنة انه ينبغي الآن اعتبار المبلغ النقدي البالغ ١١ مليون دولار الذي ورد حتى الآن بوصفه إيرادات تُقيد لصالح الحساب الخاص لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، مع مراعاة مبلغ التبرعات التي تم تحصيلها حتى الآن ، كما ترد في الفقرة ٢١ أدناه ، ينبغي أخذ هذا المبلغ في الاعتبار عند حساب مقدار الانصبة التي ستقرر على الدول الاعضاء لفترة الولاية القادمة . أما بالنسبة للتبرعات العينية ، وبعد صياغة المبادئ التوجيهية التقنية لتقييم اللوازم والخدمات التي تدعو اليها الفقرة ٣٠ أدناه ، فإنه ينبغي استعمال المبلغ المعادل النقدي ذي الصلة أيضا للتخفيض ، في نهاية المطاف ، من تكاليف فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق التي تتحملها الدول الاعضاء .

٢١ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام أنه فُتح حسابا معلقا لاستلام التبرعات المقدمة للفريق وإدارتها . وبالإضافة الى ذلك ، تلاحظ اللجنة أيضا أن حسابا خاصا فُتح لبيان المبالغ الواردة والمنفقة فيما يتعلق بالفريق . واستفسرت اللجنة عن تحصيل التبرعات للفريق وأُبلغت بأنه ورد حتى الآن ١٧ مليون دولار فقط من الـ ٢٥ مليون دولار التي خصصتها الجمعية العامة في القرار ٢٣٣/٤٢ .

٢٢ - وتتناول الفقرات من ١٠ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام مسألة كيفية تحقيق وفورات ناتجة عن كبر الحجم عن طريق التنسيق بين الفريق وغيره من قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . ولا تعتقد اللجنة الاستشارية أنه قد تمت معالجة هذه المسألة معالجة كافية في التقرير . وتتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يواصل استكشاف امكانيات تحقيق المزيد من الوفورات والكفاءة في الشراء التعاوني لمعدات النقل ، ومعدات الاتصالات ، وغير ذلك من الاصناف ذات الصلة فضلا عن تدبير الموظفين

اللازمين لجميع عمليات حفظ السلم . وينبغي أيضا أن يستعرض الأمين العام كيفية إمكانية تحسين الدعم الإداري الحالي . وتطلب اللجنة الاستشارية كذلك إلى الأمين العام أن يدرس جدوى وطرائق إنشاء مخزون احتياطي لمعدات الاتصالات وغير ذلك من المعدات اللازمة التي يُلجأ إليها في المراحل الأولى من عملية مثل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، كي يتسنى تحقيق وفورات في التكاليف الأولية .

٢٣ - وفي هذا السياق تناقش اللجنة الاستشارية أيضا الحاجة إلى إنشاء صندوق رأس مال متداول لأنشطة حفظ السلم والأنشطة المتمثلة بها . وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تتناول ، بصفة عامة ، مبدأ هذا الصندوق في سياق العمليات المقبلة . وفي ذلك الوقت ستقدم اللجنة توصيات محددة بشأن إنشاء وتمويل صندوق أو صناديق رأس مال متداول لهذه العمليات . وفي غضون ذلك ، ينبغي أن يعدّ الأمين العام تحليلا للمشاكل التي ينطوي عليها "بدء" عمليات حفظ السلم والعمليات المتمثلة بها والحلول الممكنة لها ، بما في ذلك إقامة صندوق ومستواه ووسائل تمويله واجراءات استخدامه .

٢٤ - وفي الفقرات ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ أعلاه ، أشارت اللجنة الاستشارية إلى المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها . ومع مراعاة ذلك ، توصي اللجنة بالا تتعدى ميزانية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لفترة الستة أشهر من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ مبلغا اجماليا قدره ٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (٥٣ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بالقيمة الصافية) . ونظرا لطبيعة العمليات ، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن يسمح للأمين العام بالمرونة اللازمة في تطبيق التخفيضات الموصى بها أعلاه إما في المجالات التي أشارت إليها اللجنة وإما في غيرها من المجالات ، إذا ما استلزمت مصلحة حسن الإدارة وكفاءتها ذلك . وعلى هذا الأساس ومع مراعاة مبلغ الـ ٣٥ مليون دولار بالقيمة الصافية الذي وافقت عليه الجمعية العامة وقررتة بالفعل في دورتها الثانية والأربعين ، ينبغي ألا يتعدى المبلغ المتبقي ، الذي سيقرّر على الدول الأعضاء في ذلك الحين ، ١٨,٥ مليون دولار .

٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية ، على أساس توصيتها الواردة في الفقرة ٢٤ أعلاه لفترة الأشهر الستة من ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بأنه إذا جدد مجلس الأمن ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، أن يؤذن للأمين العام بالدخول في التزامات لفترة الاثني عشرة شهرا التي تبدأ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ بمعدل اجمالي لا يتجاوز ٧ ٩٨٦ ٠٠٠ دولار (٧ ٨٨٩ ٠٠٠ دولار بالقيمة الصافية) في الشهر . ويكون إذن الأمين العام مرهونا بالحصول على موافقة مسبقة من

اللجنة الاستشارية على المستوى الفعلي للالتزامات التي سيتم الدخول فيها لكل فتسرة
قد تتم الموافقة على ولايتها بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

التبرعات

٢٦ - كما تبين في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٢ ، تدار التبرعات
المقدمة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، نقدا وفي شكل لوازم
وخدمات تكون مقبولة لدى الأمين العام ، وفقا للإجراء الذي تقرر بموجب أحكام الفقرة ٢
من قرار الجمعية العامة ٩/٢٤ دال .

٢٧ - وقد قررت الجمعية العامة ، في الفقرة ٢ من قرارها ٩/٢٤ دال ، فتح حساب
معلق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يُدار وفقا لمرفق ذلك القرار . وفي
الفقرة ٩ من المرفق يرد ما يلي :

"تقوم الجمعية العامة ، في ضوء الخبرة المكتسبة ، باستعراض مدى
فعالية هذا الترتيب وزيادة تطويره ، بهدف اتخاذ قرار بشأن التقييمات
والتحسينات التي قد يلزم إدخالها عليه من أجل أن يتحقق تماما الغرض من
الحساب" .

٢٨ - ومع مراعاة ما سلف ذكره ، تقدم اللجنة الاستشارية ، في الفقرات الواردة
أدناه ، الملاحظات العامة والتوصيات التالية فيما يتعلق بتلقي واستخدام التبرعات
لعمليات حفظ السلم والعمليات المتملة بها التي تمول عن طريق أنصبة مقررة منفصلة
عن الانصبة المقررة التي تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٢٩ - وتلاحظ اللجنة أن الترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار
٩/٢٤ دال تقضي بفتح حساب معلق يستخدم في غرض واحد هو سداد مبالغ للحكومات عن
التكاليف التي تتحملها ، بمقتضى الممارسات ومعدلات السداد المعمول بها ، بسبب
مساهمتها بقوات ومعدات ولوازم للعمليات المعنية . ويتكون الحساب المعلق من
التبرعات النقدية ، وتعتبر التبرعات المقدمة على هذا النحو صُلْفاً نقدية تقيد في
نهاية المطاف لحساب الدول أو الأطراف المتبرعة أو ترد إليها (قرار الجمعية العامة
٩/٢٤ دال ، المرفق ، الفقرات ١ و ٣ و ٧) .

٣٠ - وتعتقد الأمم المتحدة أنه تمشيا مع التطورات التي طرأت مؤخرا ، ينبغي تعديل وتوسيع الاجراءات المعمول بها . ففي المقام الاول ، ينبغي تحصيل التبرعات نقدا أو عينا ، كما يتوخى ذلك في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٢ . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن يضع الأمين العام مبادئ توجيهية تقنية لتقييم اللوازم والخدمات ؛ وينبغي تقديم هذه المبادئ التوجيهية إلى اللجنة الاستشارية بحلول ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

٣١ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إدخال تغيير آخر على الإجراء الحالي وهو أن تعتبر التبرعات عند ورودها ، ما لم يحدد المتبرع غير ذلك ، إيرادات جارية تخفّض في نهاية المطاف مستوى الانصبه المقررة (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أدناه) . بيد أنه ينبغي ألا تعتبر التبرعات النقدية كسلفة إلا إذا تم تحديدها كذلك . وفي حالة التبرعات في شكل لوازم وخدمات ، فإذا تم تحديد أنه ينبغي اعتبار القيمة النقدية المعادلة لها كسلفة ، حينئذ ينبغي عدم قبول هذا إلا بعد التطبيق الدقيق لجميع اجراءات الشراء المعمول بها ، بما في ذلك العطاءات التنافسية ، حيثما يسري ذلك .

٣٢ - وينبغي أن تتضمن تقديرات الميزانية لعمليات حفظ السلم وغيرها من العمليات المتصلة بها معلومات عن التبرعات النقدية التي وردت ؛ ويمكن أخذها في الحسبان من أجل تخفيض مستوى الانصبه المقررة ذات الصلة . وبالمثل ، ينبغي أيضا الإبلاغ عن القيمة النقدية للمساهمات في شكل لوازم وخدمات التي وردت ، وذلك كي يتسنى التعويض عنها من مستوى الانصبه المقررة .

٣٣ - وينبغي مراعاة التبرعات النقدية أو العينية ، التي ترد بعد إعداد مقترحات الميزانية ذات الصلة ، وذلك حينما تنظر الجمعية العامة في أداء تلك الميزانية (انظر الفقرة ٣ أعلاه) .

٣٤ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه يجب أيضا دراسة امكانية تقديم تبرعات نقدية أو عينية تُربط بأنشطة أو بضائع أو خدمات غير مدرجة في الميزانية ، أو تتخذ شكل هذه الأنشطة . وتعتقد اللجنة أنه ينبغي أن يُسمح للأمين العام بقبول هذه التبرعات شريطة أن تتفق الأغراض المقدمة هذه التبرعات لتحقيقها مع سياسات وأهداف وأنشطة عملية حفظ السلم المعنية وشريطة ألا تترتب على الأمم المتحدة مسؤولية محتملة منها . وينبغي الإبلاغ بصورة كاملة عن ورود هذه التبرعات مع توضيح كيفية تحقيق تخفيضات في احتياجات الميزانية في المستقبل من جراء استخدام هذه التبرعات (على

سبيل المشال اصلاح الطرق الذي أرجئ في ميزانية فترة معينة ، يُنفذ مع ذلك في تلك الفترة بتبرع محدد ، مما يلغي ضرورة رصد اعتماد لهذا في ميزانية مقبلة) . وتزعم اللجنة الاستشارية رصد المعلومات عن هذه التبرعات وستقترح المزيد من المبادئ التوجيهية عند الاقتضاء .
